بيان من حزب الوسط بشأن منح المحكمة الدستورية مباشرة الحقوق السياسية للعسكريين

الاثنين 27 مايو 2013 12:05 م

نافذة مصر

أصدر حزب الوسط برئاسة المهنس أبو العلا ماضي بيانا بشأن منح المحكمة الدستورية حق مباشرة الحقوق السياسية للعسكريين قال نصا "

منذ أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارها أول أمس ، بعدم دستورية حرمان العسكريين من مباشرة حقوقهم السياسية بإطلاق ، وحتى دون تفريق بين حق الاقتراع وبين غيره من الحقوق السياسية الأخرى مثل الترشح والانضمام للأحزاب وممارسة كافة الأنشطة السياسية ، قولا وفعلا وكتابة ، وحالة من الذهول تنتاب الرأى العام والمجتمع المصرى ..

وقد آثر حزب الوسط التريث ، يومين كاملين ، لعل المحكمة الموقرة تعدل عن قرارها ، سيما وأنه يخالف الثابت من نصوص دستورية قاطعة لا تحتمل التأويل ، إلا أنها لم تفعل ، وذهبت إلى تخريجات أخرى واهية واهنة ، تحتمى بها وتأوى إليها ، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت .. لو كانوا يعلمون ..

وحيث نصت ديباجة وثيقة الدستور على (هذا هو دستورنا .. وثيقة ثورة الخامس والعشرين من يناير ، التى فجرها شبابنا ، والتف حولها شعبنا ، وانحازت إليها قواتنا المسلحة) ..

كما نصت على (واستمرارا لثورتنا الطاهرة التى وحدت المصريين على كلمة سواء ، لبناء دولة ديمقراطية حديثة ، نعلن تمسكنا بالمبادئ التالية : أولا ..... ثانيا .....ثالثا .....

ثامنا : الدفاع عن الوطن شرف وواجب ، وقواتنا المسلحة مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل فى الشأن السياسى ، وهى درع البلاد الواقى) ..

ومفاد ما تقدم من نصوص دستورية ، هو القطع و الحزم و الجزم ، بعدم تدخل القوات المسلحة فى الشأن السياسى كله ، والعموم يفيد الشمول ، أى كل ما يتعلق بالشأن السياسى ، إقتراعا وترشحا وتحزبا وقولا وفعلا ، تأكيدا لاحترافها المهنى الوطنى ، وحيادها النابع من تاريخها العريق ، وعدم انحيازها إلا للشعب فقط ، كل الشعب ، بأحزابه وأطيافه وقواه ، على نحو ما تحقق فعلا فى ثورة يناير ..

ويبدو أن المحكمة الدستورية قد فاتها قراءة أو استيعاب تلك النصوص الساطعة ، ربما لنظرتها وتقديرها للدستور وصائغيه ، كما صرح بذلك بعض أعضائها السابقين والحاليين ، أو ربما لتأثرها باجتهاد المرحوم المستشار عوض المر فى كتابه (الرقابة القضائية على النصوص التشريعية صفحة ٦٠٠) حين رأى ضرورة منح العسكريين حق الاقتراع فقط دون باقى الحقوق السياسية الأخرى ، إعمالا لمبدأ المساواة ..

والحقيقة أن الرجل ، عليه رحمة الله ، قد اجتهد هذا الاجتهاد فى ظل دستور ١٩٧١ ، الذى خلت وثيقته ومواده تماما من ثمة نص مماثل ، أو حتى مقارب ، لما ورد بدستور ٢٠١٢ ، وعلى ذلك فلو افترضنا جدلا ، إمكانية قبول القول بمنح العسكريين حق الاقتراع فى ظل الدستور السابق ، فإنه لا يمكن القبول بذلك مطلقا فى ظل الدستور الحالى لوجود نصوص قاطعة تحظر ذلك ..

إن المحكمة الدستورية بقرارها المذكور قد وقعت فى خطأ عظيم ، لم يقتصر على مخالفة الدستور بهذا الشكل الفج ، وبتلك الصورة الشنيعة ، وإنما امتد ليعبث بصلب بناء المجتمع والدولة المصرية المتماسكة ، والتى كان الحفاظ على استمرار تماسكها ، هو أهم ما يشغل المشرع الدستورى ، فصاغ تلك النصوص التى لم ترد فى دستور سابق ..

إن على المحكمة الدستورية سرعة الاجتماع وإصدار قرارها بالعدول عن هذا الخطأ المهنى الجسيم ، الناتج عن عدم القراءة و الإلمام والإستيعاب لنصوص الدستور ، فإن لم تفعل ، فعلى مؤسسات الدولة الدستورية تحمل مسئوليتها أمام محاولة هدم ممنهج وتقويض لأركانها ..

عاشت مصر حرة أبية متماسكة .. وعاش جيشها حاميا محايدا ..

تحريرا فى ٢٠١٣/٥/٢٧ رئيس الحزب

م . أبو العلا ماضى